



Source : ANS - WAHAF
Date : 3-3-94
Photo No. : 149

جديد إسرائيل: اللاعقلانية

ترددت كثيرا في الايام الاخيرة الاشارة الى دير ياسين للتنديد بهول جريمة الحرم الابراهيمي. هذا امر طبيعي. فالمجزرة التي ابادت تلك القرية في ليل 9 نيسان 1948 جيلت، ولا تزال، الوعي العربي لنمط الارهاب الاسرائيلي، حتى صرنا نلجأ أليا الى استعمال اسم "دير ياسين" كشعار يكفي في ذاته للتدليل على بشاعة جريمة اسرائيلية حين يكون عدد ضحاياها بالعشرات.. وهو كشعار يملك طاقة تعبوية مؤكدة، وإن لم يكتسب فاعلية اعلامية كبيرة خارج العالم العربي. غير ان الاستعجال في رفع الشعار يعني احيانا الاستغناء عن الادراك الصائب للعمل المراد ادانته، ناهيك بكونه اختزالا للحدث التاريخي الاصلي، اي دير ياسين.

نصوغ هذا الكلام لا للتخفيف من حجم جريمة الخليل، وإنما للقول أن أهميتها تأتي تحديدا من أنها تخرج عن نمط دير ياسين، مثلما تخرج عن تقليد الارهاب الاسرائيلي "الكلاسيكي"، كما فهمناه دائما، ارهابا باردا، منظما وهادفا.

لقد كان هذا التوصيف للارهاب الاسرائيلي، بما هو ارهاب تمارسه دولة، حجة دائمة في يد العرب يردون بها، في المحافل الدولية وفي الصحافة الغربية (نادرا)، على دمع الكفاح الفلسطيني بصيغة الارهاب. والحجة كان لها بالتأكيد ما يبررها، سواء في الاستعمال شبه اليومي للآلة العسكرية الاسرائيلية ضد المدنيين، في الأردن وجنوب لبنان والاراضي المحتلة، أو في اللجوء الى مجازر نمطية على غرار دير ياسين، من قبلة عام 1952 الى صبرا وشاتيلا عام 1982، مرورا بكفر قاسم عام 1956.

ان هذا المراس في تلقي الارهاب الاسرائيلي، اذا جاز التعبير، هو بالذات ما يدفع الى التوقف امام جديد مجزرة الخليل، فهي لا تنتمي الى اي من الصنفين المشار اليهما: الارهاب الآلي اليومي والارهاب المنظم النمطي.

فحتى لو افترضنا انها حصلت بمساعدة جهات تابعة للمؤسسة العسكرية الاسرائيلية، فإن نسبها الى اهداف واضحة للحكم الاسرائيلي امر مستحيل. لا يعني ذلك ان المسؤولين الاسرائيليين، وفي مقدمهم اسحق رابين، بريئون من هذه الجريمة. فهم يتحملون المسؤولية لسببين على الاقل. اولهما ان التأخير في تطبيق الحكم الذاتي يدفع بالوضع الفلسطيني والاسرائيلي على السواء، الى شيء من الاهتزاز ويتيح للمتطرفين ان يزايدوا، والثاني ان الاجمزة الاسرائيلية خير من يعرف طاقة الضرر التي يملكها المتطرفون اليهود تحديدا. هذا فضلا عن المسؤولية الاعم الواقعة على عاتق الدولة المحتلة. غير انه يجب الاعتراف ان رابين، على رغم مسؤوليته، مرشح لدفع الثمن السياسي الاكبر للجريمة.

هذا الجديد في الارهاب الاسرائيلي أكدّه الاسلوب المستخدم في العملية. فمهما تكن درجة تورط الجهات العسكرية والمخابراتية الاسرائيلية، فإن ما يلفت اولا في الجريمة هو طابعها الاعمقاني. وحتى نقول الاشياء بصراحة، فإنها تشبه بعض الاعمال الارهابية العربية اكثر مما تشبه ما عهدناه من الارهاب الاسرائيلي.

يستتبع ذلك استنتاجان لا بد من اخذهما في الاعتبار عند تقويم آفاق التسوية بعد المجزرة. الاستنتاج الاول هو ان التناقض الداخلي لم يعد حكرا على الطرف العربي فصار حاضرا، وفي شكل لاعقلاني احيانا، في الجسم الاسرائيلي. والتناقض في الجانب الاسرائيلي، قائم بين نزعة براغماتية تنبعت الى المغامرات العظيمة التي ستجنيها اسرائيل من السلام، في مقابل الحد الأدنى من التنازلات، ونزعة توراتية متجددة لا تقيم اعتبارا لحساب الربح والخسارة. بالطبع، ليست الصورة بهذا الوضوح تماما، والا لكان انفجر التناقض مباشرة بعد الجريمة، او ربما قبلها. فالمشكلة في اسرائيل، وهذا ارث الليكود العظيم، ان البراغماتية نفسها باتت مطعمة بنفحة توراتية، فضلا عن كونها خاضعة لاقدس المحرمات، اي عدم جواز تقاتل اليهود (على رغم سوابق بن غوريون). لذا، لا يمكن توقع قطيعة سريعة في المجتمع الاسرائيلي وان يكن محتملا ان يفضي غياب الجسم الى انتقال الاهتراء الى السياسة الاسرائيلية، مع كل ما يعنيه من تناقضات.

اما الاستنتاج الثاني، فهو ان الحكم الذاتي، لو كتب له ان يتجاوز هذه التجربة، لن ينتج وضعاً كاملاً للوضوح. فالحكم الذاتي، كما قيل مرارا، سيكون عملية صراعية. وهي عملية ستذهب فيها قوافل من الضحايا، ومن الجهتين. ولعل ما حصل في جنوب افريقيا منذ بداية التسوية السلمية فيها، خير مثال على ما قد تعيشه الاراضي المحتلة، وتشبيهه اكثر انباء بكثير من رفع الشعارات.

سمير قصير